دور المنظمات الدولية والإقليمية
في حل الأزمة اليمنية

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

مقدمة

في عالمنا المعاصر، تزايدت الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين الدول لمواجهة التحديات المشتركة، مما أتاح الفرصة للمنظمات الدولية لتلعب دوراً بارزاً ومؤثراً. حيث تعكس هذه المنظمات تحولاً في كيفية تعامل المجتمع الدولي مع القضايا العالمية، من الأزمات الإنسانية إلى التحديات البيئية، ومن النزاعات المسلحة إلى تطوير السياسات العالمية. تتزايد أهمية المنظمات الدولية والإقليمية في الحفاظ على الاستقرار والسلام وتعزيز التعاون بين الدول فقد أصبح التعاون عبر الحدود من العناصر الأساسية لضمان الاستقرار السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي على مستوى العالم تبرز المنظمات الدولية والإقليمية كجهات رئيسية في هذا السياق، حيث تلعب أدواراً متعددة تتراوح بين تقديم الدعم الإنساني وإدارة الأزمات، إلى التوسط في النزاعات وتعزيز التنمية المستدامة.

إن فاعلية هذه المنظمات تتجلى في قدرتها على تنظيم الجهود المشتركة، توفير منصة للتفاوض، وتطبيق السياسات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف العالمية الكبرى.

المنظمات الدولية والإقليمية هي كيانات تتيح للدول التعاون على نطاق عالمي وإقليمي لمواجهة المشكلات التي تتجاوز حدود الدول الفردية، حيث يساهم التنسيق بين الدول الأعضاء في تعزيز الفهم المشترك وإيجاد حلول فعالة. تشكل هذه المنظمات قناة للتعاون وإدارة العلاقات الدولية من خلال خلق آليات مؤسسية تسمح بالدعم المتبادل وتنفيذ المشاريع المشتركة.

وفي ظل التحديات المعقدة التي يوجهها العالم اليوم، تبرز الأزمة السياسية في اليمن كواحدة من أكثر الأزمات الإنسانية والسياسية تعقيدًا وأهمية. منذ بداية النزاع في اليمن في عام ٢٠١٤ تطورت الأوضاع بشكل متسارع، مما أدى إلى أزمة إنسانية شديدة وعواقب خطيرة على الاستقرار الإقليمي والدولي. في هذا السياق، لعبت المنظمات الدولية والإقليمية دورًا حاسمًا في محاولة التخفيف من آثار النزاع والمساهمة في البحث عن حلول دائمة.تتجلى أهمية المنظمات الدولية والإقليمية في هذا السياق من خلال قدرتها على تعبئة الموارد، تقديم الدعم الإنساني، وتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة. تعمل هذه المنظمات على مدار الساعة لتنسيق الجهود وتقديم المساعدات العاجلة للمدنيين المتضررين، كما تسعى جاهدة للتوسط في عملية السلام ومساعدة اليمنيين على التوصل إلى تسوية سياسية. يأتي هذا الدور في إطار جهد دولي وإقليمي منسق يشمل تدخلات متعددة تتنوع بين الدبلوماسية والوساطة، وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي.

تشمل المنظمات الدولية الفاعلة في هذا السياق الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة، مثل المبعوثين الخاصين، ووكالات الإغاثة الإنسانية، ومجلس الأمن الدولي.

تساهم الأمم المتحدة في تعزيز الحلول السلمية من خلال مبادراتها الخاصة بالوساطة، والجهود المبذولة لتنسيق المساعدات الإنسانية. من بين هذه المبادرات، تأتي جهود المبعوثين الأمميين الذين يعملون على جمع الأطراف المختلفة حول طاولة المفاوضات في محاولة للوصول إلى اتفاقيات تفاوضية تضع حداً للنزاع.

على الجانب الإقليمي، تسهم منظمات مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية في جهود الحلول السياسية للأزمة. تشكل هذه المنظمات منصات هامة للتفاوض والتعاون الإقليمي، حيث تعمل على تنسيق المواقف بين الدول العربية وتقديم مبادرات سلمية تساهم في إنهاء النزاع. كما تلعب الدول الإقليمية الكبرى، مثل السعودية والإمارات، أدواراً بارزة في جهود الوساطة، من خلال مبادرات متعددة تركز على إعادة بناء اليمن وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

تواجه المنظمات الدولية والإقليمية تحديات كبيرة في حل الأزمة اليمنية، تتضمن انقسامات سياسية عميقة، تعقيدات عسكرية، واستمرار الوضع الإنساني الصعب. تتطلب هذه التحديات استراتيجيات متكاملة تتضمن الدعم الإنساني العاجل، الجهود السياسية الحثيثة، والتعاون الوثيق بين الأطراف الدولية والإقليمية. في هذا الإطار، يُعتبر التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية أمرًا أساسيًا لتحقيق نتائج إيجابية وضمان تحقيق سلام دائم في اليمن.

لذا، فإن دراسة دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الأزمة السياسية في اليمن تعكس أهمية التعاون العالمي والإقليمي في معالجة الأزمات المعقدة. تقدم هذه الدراسة رؤى عميقة حول كيفية تأثير هذه المنظمات في التخفيف من النزاع، تعزيز جهود السلام، وتقديم الدعم اللازم لتخفيف المعاناة الإنسانية. من خلال تحليل جهود هذه المنظمات وتقييم استراتيجياتها.

يمكن الحصول على فهم أفضل للتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة لتحقيق الاستقرار والسلام في اليمن. من خلال دراسة دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الازمه اليمنية.

المنظمات الدولية والإقليمية

هي كيانات تُؤسس بهدف تحقيق التعاون والتنسيق بين الدول أو الأقاليم في مجالات متعددة مثل السياسة والاقتصاد والأمن والتنمية الاجتماعية. إليك تعريفاً مفصلاً عن كل منها وعملها وأهدافها وخصائصها:

- **المنظمات الدولية:**

تعريفها: المنظمات الدولية هي كيانات تجمع بين دول مختلفة لتحقيق أهداف مشتركة تتعلق بالشؤون الدولية. تُعنى بتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء وتعمل على حل المشكلات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

عملها: تقوم المنظمات الدولية بتنظيم وتنسيق الأنشطة الدولية وتقديم الدعم في مجالات متعددة مثل الأمن، التنمية، حقوق الإنسان، والبيئة. تشارك في المفاوضات والمعاهدات الدولية وتعمل على تعزيز السلام والأمن العالميين.

أهدافها:

١. تعزيز السلام والأمن العالميين: من خلال معالجة النزاعات وتقديم المساعدة في بناء السلام.

٢. تحقيق التنمية المستدامة: دعم النمو الاقتصادي وتقديم المساعدة للدول النامية.

٣. حماية حقوق الإنسان: من خلال نشر وتعزيز معايير حقوق الإنسان العالمية.

٤. تسهيل التعاون الدولي: عبر تنسيق السياسات وإدارة الأزمات العالمية.

٥. التصدي للتحديات العالمية: مثل التغير المناخي، الأمراض المعدية، والإرهاب.

أمثلة:

الأمم المتحدة (UN): تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدولي، وتعزيز التنمية، وحماية حقوق الإنسان.

صندوق النقد الدولي (IMF): يسعى إلى استقرار الاقتصاد العالمي من خلال دعم السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء.

البنك الدولي (World Bank): يدعم التنمية الاقتصادية من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية للدول النامية.

- **المنظمات الإقليمية:**

تعريفها: المنظمات الإقليمية هي كيانات تجمع بين دول تقع في منطقة جغرافية محددة لتحقيق تعاون وتنمية مشتركة ضمن تلك المنطقة. تركز هذه المنظمات على القضايا ذات الصلة بالمصالح الإقليمية.

عملها: تعمل المنظمات الإقليمية على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات التي تخص المنطقة. تقدم الدعم السياسي والاقتصادي وتنسق السياسات في مجالات مثل الأمن والتنمية الاقتصادية.

أهدافها:

١. تعزيز التعاون الإقليمي: من خلال تسهيل التواصل وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء.

٢. تحقيق التنمية الاقتصادية: عبر تنمية المشاريع المشتركة وتعزيز النمو في المنطقة.

٣. تعزيز الأمن والاستقرار: من خلال التعاون في قضايا الأمن المشترك ومكافحة التهديدات الإقليمية.

٤. تحسين جودة الحياة: من خلال تطوير البرامج التي تركز على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

أمثلة:

الاتحاد الأوروبي (EU): يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء وتوفير نظام موحد للسياسات.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD): تدعم السياسات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في دول الأعضاء.

جامعة الدول العربية: تعزز التعاون بين الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خصائص المنظمات الدولية والإقليمية:

- **المنظمات الدولية:**

١. عضوية متعددة الدول: تضم أعضاء من دول مختلفة عبر القارات. عضويتها تشمل دولاً متعددة، وغالباً ما يكون الهدف منها تعزيز التعاون الدولي عبر الحدود.

٢. أهداف عالمية: تركز على قضايا وشؤون تؤثر على المجتمع الدولي ككل، مثل السلام والأمن، التنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان، وحماية البيئة.

٣. الهيكل التنظيمي المعقد: تمتاز بهيكل تنظيمي متنوع يتضمن مجلساً إدارياً، لجاناً متخصصة، وأمانة عامة، لضمان فعالية العمليات واتخاذ القرارات.

٤. التمويل المتنوع: تعتمد على مصادر تمويل متعددة من الدول الأعضاء ومنح ومساعدات خارجية، وقد تشمل أيضًا موارد ذاتية.

٥. القدرة على التدخل: يمكن أن تتدخل في شؤون الدول الأعضاء في إطار القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحددها.

٦. وجود معاهدات واتفاقيات دولية: تعمل وفقاً لمبادئ ومعاهدات دولية تشكل الأساس القانوني لعملها، وتساهم في صياغة السياسات والقوانين الدولية.

- **المنظمات الإقليمية:**

١. عضوية إقليمية محدودة: تضم دولاً من منطقة جغرافية معينة، مثل منطقة الشرق الأوسط، أفريقيا، أو جنوب شرق آسيا.

٢. أهداف إقليمية: تركز على قضايا ومصالح تتعلق بالمنطقة الجغرافية التي تشملها، مثل التعاون الاقتصادي، الأمن الإقليمي، وتطوير البنية التحتية.

٣. الهيكل التنظيمي البسيط نسبيًا: في الغالب تكون هيكلتها أقل تعقيداً من المنظمات الدولية، وعادة ما تتكون من مجالس أو لجان إقليمية ولجان تنفيذية.

٤. تمويل متنوع: تمويلها يأتي أساساً من الدول الأعضاء، وقد تشمل أيضاً مساهمات من دول أو منظمات دولية أخرى.

٥. التركيز على التعاون الإقليمي: تعمل بشكل رئيسي على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا التي تهم المنطقة.

٦. التنسيق مع المنظمات الدولية: في بعض الأحيان، تنسق مع المنظمات الدولية لتحقيق الأهداف المشتركة وحل القضايا الإقليمية التي تتداخل مع القضايا العالمية.

دور المنظمات الدولية والإقليمية في حل الأزمة اليمنية:

تعد الأزمة اليمنية واحدة من أعقد وأطول النزاعات الإنسانية في العالم المعاصر، حيث أسفرت عن أزمات إنسانية مدمرة وتأثيرات سلبية واسعة النطاق على حياة المدنيين. في ظل هذا الوضع المتأزم، تبرز أهمية تدخل المجتمع الدولي والإقليمي لمحاولة التوصل إلى حلول دائمة ومستدامة. تعتبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأدوار المحورية في هذا الصدد، حيث تسعى جاهدة لتنسيق جهود الإغاثة، تقديم الدعم السياسي، وتعزيز عمليات السلام.

تتعدد المنظمات التي تلعب أدواراً بارزة في معالجة الأزمة اليمنية، بدءاً من الأمم المتحدة، التي تتولى التنسيق بين الأطراف المتنازعة وتقديم المساعدات الإنسانية، وصولاً إلى الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، اللذين يقدمان دعماً سياسياً وإغاثياً. بالإضافة إلى ذلك، تساهم منظمات غير حكومية مثل الصليب الأحمر الدولي ومنظمة أطباء بلا حدود في توفير المساعدات الطبية والإنسانية اللازمة.

سيستعرض هذا البحث أبرز هذه المنظمات، أدوارها، وتأثيراتها في سياق الأزمة اليمنية، بالإضافة إلى تقييم فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة من تدخلاتها.

تعمل عدة منظمات دولية وإقليمية على حل الأزمة اليمنية. من أبرزها:

١. الأمم المتحدة (UN): تقوم الأمم المتحدة بوساطة الجهود من خلال مبعوثها الخاص إلى اليمن، وتنسق جهود الإغاثة الإنسانية.

٢. الاتحاد الأوروبي (EU): يقدم الدعم الإنساني والسياسي ويساهم في جهود السلام من خلال بعثاته الدبلوماسية.

٣. جامعة الدول العربية: تساهم في جهود الوساطة والدعم الإنساني.

٤. مجلس التعاون الخليجي (GCC): قدم المبادرات السابقة لحل النزاع ويواصل دعم جهود السلام والإغاثة.

٥. المنظمات غير الحكومية: مثل الصليب الأحمر الدولي ومنظمة أطباء بلا حدود، التي تقدم المساعدة الإنسانية وتعمل على تحسين الأوضاع المعيشية.

كل من هذه المنظمات تلعب دوراً مهماً في معالجة الأزمة من جوانب مختلفة، سواء عبر الوساطة السياسية أو تقديم المساعدات الإنسانية.

الأمم المتحدة (UN):

هي منظمة دولية تأسست في عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية، بهدف تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون بين الدول. تتكون من ١٩٣ دولة عضو، وتعمل من خلال عدة هيئات مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن. تركز الأمم المتحدة على قضايا مثل حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، المساعدات الإنسانية، وحل النزاعات. تعتبر المنظمة منصة للتعاون الدولي وتعزيز القيم المشتركة بين الدول.

أهداف الأمم المتحدة الرئيسية:

- الحفاظ على السلام والأمن الدوليين: من خلال الوساطة في النزاعات، وإرسال قوات حفظ السلام، وتطبيق العقوبات.
- تعزيز التعاون الدولي: في مجالات التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، الإغاثة في حالات الطوارئ، وغيرها.
- حقوق الإنسان: الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية لجميع الناس في العالم.

أهم أجهزة الأمم المتحدة:

- الجمعية العامة: تتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتناقش القضايا العالمية وتتخذ القرارات.
- مجلس الأمن: يتكون من ١٥عضواً، ويتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين.
- الأمانة العامة: بقيادة الأمين العام، تدير أعمال المنظمة وتنفذ قراراتها.

أعمال الأمم المتحدة:

- الإغاثة في حالات الطوارئ: تقديم المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والصراعات.
- التنمية المستدامة: العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم.
- حقوق الإنسان: حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال المعاهدات والآليات الدولية

دور منظمة الأمم المتحدة في حل الازمة اليمنية:

أولا: المفاوضات السياسية

تعيين مبعوثين للأمم المتحدة لدى اليمن

١. جمال بنعمر(٢٠١٢-٢٠١٥)

قاد المفاوضات السياسية في إطار المبادرة الخليجية.

ساهم في تنظيم مؤتمر الحوار الوطني.

عمل على تعزيز التفاهم بين الأطراف السياسية.

٢. إسماعيل ولد الشيخ أحمد(٢٠١٥-٢٠١٨)

أجرى جولات من المفاوضات في الكويت وجنيف.

قدم خطة سلام تتضمن وقف إطلاق النار.

عمل على تنسيق الجهود الإنسانية في اليمن.

٣. مارتن غريفيث(٢٠١٨-٢٠٢١)

أطلق مشاورات ستوكهولم، والتي أدت إلى اتفاق الحديدة.

بذل جهودًا لتوسيع نطاق المفاوضات لتشمل كافة الأطراف.

دعا إلى وقف شامل لإطلاق النار في مناطق النزاع.

٤. هانس غروندبر (٢٠٢١- حتى الآن)

عمل على تنفيذ اتفاقيات ستوكهولم.

دعا إلى هدنة شاملة واستئناف الحوار السياسي.

تعزيز الجهود الإنسانية وتيسير الوصول للمساعدات.

ثانيا: اتفاقيات وقف إطلاق النار وتنظيم مفاوضات بين الأطراف اليمنية:

مؤتمر الحوار الوطني (٢٠١٣-٢٠١٢):

نظمته الأمم المتحدة في اليمن بمشاركة مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية وضع إطار لحل النزاعات والتوصل إلى توافق حول المستقبل السياسي للبلاد.

لعبت الأمم المتحدة دور الوسيط الرئيسي في تنظيم المؤتمر، حيث عملت على جمع مختلف الأطراف السياسية والاجتماعية قامت بتنسيق التحضيرات للمؤتمر، بما في ذلك تحديد المواعيد والمواقع، وضمان مشاركة جميع الأطراف قدمت الأمم المتحدة خبراء واستشاريين في مجالات السياسة والدستور والمجتمع المدني لدعم النقاشات.

مفاوضات جنيف (يونيو ٢٠١٥):

أول جولة من المفاوضات بين الحكومة اليمنية والحوثيين

بدأت مفاوضات جنيف في يونيو ٢٠١٥ ، كجزء من جهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في اليمن، الذي تصاعد بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء.

شملت جولات متعددة في جنيف، ولكنها لم تحقق تقدمًا ملحوظًا في البداية بسبب تعنت الأطراف لعبت الأمم المتحدة دور الوسيط، محاولًة التوصل إلى اتفاقات أولية، مثل وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى

على الرغم من بعض المناقشات، لم تنجح الجولات الأولى في تحقيق اتفاقات ملموسة.

مثلت مفاوضات جنيف بداية رسمية للحوار، مما مهد الطريق لمفاوضات لاحقة أكثر تأثيرًا، مثل مشاورات ستوكهولم.

مفاوضات الكويت (أبريل – أغسطس ٢٠١٦):

جولة مطولة من المفاوضات برعاية الأمم المتحدة بدأت المفاوضات في أبريل ٢٠١٦، برعاية الأمم المتحدة، بهدف إنهاء النزاع المستمر منذ عام ٢٠١٥.

شملت المفاوضات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي شهدت المفاوضات عدة جولات في الكويت، حيث واجهت تحديات كبيرة بسبب الاختلافات الجذرية بين الأطراف

مشاورات ستوكهولم (ديسمبر ٢٠١٨):

مفاوضات مركزة حول قضايا محددة، مثل الحديدة وتبادل الأسرى.

عُقدت في ديسمبر ٢٠١٨، تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى حلول للأزمة اليمنية.

قاد المفاوضات المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، مارتن غريفيث.

الهدف من المشاورات:

وقف إطلاق النار: تحقيق هدنة في مدينة الحديدة، التي تعد نقطة استراتيجية.

تسهيل المساعدات الإنسانية: فتح ممرات آمنة لتوصيل المساعدات إلى المناطق المتضررة.

تبادل الأسرى: التفاوض حول إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين.

النتائج:

اتفاق الحديدة: تم التوصل إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار في المدينة، وإعادة انتشار القوات.

مبادئ تبادل الأسرى: تم الاتفاق على إطار عمل لتبادل الأسرى بين الأطراف.

تحديد لجنة تنسيق: تم إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ اتفاق الحديدة.

الهدنة المؤقتة في اليمن ٢٠٢٢:

تم الإعلان عن الهدنة في ٢ أبريل ٢٠٢٢، بمناسبة شهر رمضان. تهدف إلى تخفيف حدة النزاع وتخفيف المعاناة الإنسانية.

مكونات الهدنة:

وقف إطلاق النار: يشمل جميع العمليات العسكرية في مختلف الجبهات.

تسهيل المساعدات الإنسانية: فتح الممرات لإيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة.

استئناف الرحلات الجوية: السماح برحلات جوية تجارية من وإلى مطار صنعاء.

المبادرات المستمرة من الأمم المتحدة ٢٠٢٣ لحل أزمة اليمن:

تجديد الهدنة:

تم تجديد الهدنة التي بدأت في ٢٠٢٢، بهدف تخفيف حدة النزاع وتعزيز الظروف الإنسانية شملت بنودًا تتعلق بوقف إطلاق النار، فتح الممرات الإنسانية، واستئناف الرحلات الجوية.

المشاورات السياسية:

عقدت الأمم المتحدة مشاورات بين الأطراف اليمنية لمناقشة قضايا سياسية حساسة مثل الحكومة والتقسيمات الإدارية سعت الأمم المتحدة لضمان مشاركة كافة الأطراف، بما في ذلك قوى المجتمع المدني.

تعزيز الدعم الإنساني:

تقديم المساعدات: التنسيق مع المنظمات الإنسانية لتقديم مساعدات طارئة للمحتاجين.

فتح ممرات آمنة: ضمان الوصول إلى المناطق المتضررة وزيادة توصيل المساعدات.

دعم جهود بناء السلام:

تنمية القدرات: دعم برامج لبناء قدرات المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز السلام والاستقرار.

المشاركة الشبابية والنسائية: تعزيز دور الشباب والنساء في عمليات السلام وصنع القرار.

ضغط المجتمع الدولي:

المناشدات: حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والإنساني، وضغط الأطراف المتنازعة للالتزام بالسلام.

إصدار البيانات: تصدرت الأمم المتحدة الدعوات لوقف التصعيد وضرورة الحل السلمي.

ثالثا: القرار رقم ٢٢١٦:

هو قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١٤ أبريل ٢٠١٥، يتعلق بالأزمة في اليمن. يدعو القرار إلى وقف إطلاق النار، ويدين التصعيد العسكري من قبل جماعة الحوثي، ويؤكد على أهمية العودة إلى الحوار السياسي.

نص القرار على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج، طالت زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح نجل الرئيس السابق، والقائد السابق للحرس الجمهوري اليمني، المتهمين بتقويض السلام والأمن والاستقرار في اليمن. ويذكر أن مجلس الأمن أدرج علي عبد الله صالح واثنين من قادة الحوثيين هما عبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم على قائمة العقوبات الدولية في نوفمبر ٢٠١٥.

اعتمد القرار بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع واحد من روسيا. وشمل حظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية، لعلي عبد الله صالح ونجله أحمد وعبد الملك الحوثي وعبد الخالق الحوثي وعبد الله يحيى الحكيم الملقب (أبو علي الحاكم)، وكافة الأطراف التي تعمل لصالحهم أو تنفيذاً لتعليماتهم في اليمن،

. وطالب القرار الدول المجاورة بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن في حال ورود اشتباه بوجود أسلحة فيها، وطالب الحوثيون بوقف القتال وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك صنعاء. ويدعو نص القرار جميع الأطراف اليمنية إلى المشاركة في مؤتمر من المقرر عقده في العاصمة السعودية الرياض تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي.

رابعا: الاغاثة الانسانية

تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن واحدة من أسوأ الأزمات في العالم، حيث يعاني ملايين الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي، والأمراض، والنزوح حيث لعبت الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تقديم المساعدات الإنسانية لمواجهة هذه الأزمة.

بدأ النزاع في اليمن في عام ٢٠١٤ مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية.

تُقدر الإحصائيات أن أكثر من ٢٤ مليون يمني، أي حوالي ٨٠% من السكان، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

الجهود الإغاثية للأمم المتحدة:

وكالات الأمم المتحدة المعنية:

برنامج الأغذية العالمي (WFP): يقدم مساعدات غذائية لملايين الأشخاص.

منظمة الصحة العالمية (WHO): توفر الدعم الطبي والرعاية الصحية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف): تهتم برعاية الأطفال وتقديم المساعدات التعليمية والصحية.

أنواع المساعدات المقدمة:

المساعدات الغذائية:

توزيع السلال الغذائية الشهرية للأسر الأكثر احتياجًا.

برامج التغذية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات

الرعاية الصحية:

تقديم اللقاحات ضد الأمراض مثل الكوليرا والحصبة.

دعم المستشفيات والمرافق الصحية بالأدوية والمعدات.

المساعدات المائية والصحية:

توفير مياه شرب آمنة وصرف صحي في المناطق المتضررة.

بناء وصيانة مرافق المياه.

الدعم النفسي والاجتماعي:

تقديم خدمات الدعم النفسي للمتأثرين بالنزاع، خاصة الأطفال والنساء.

الاتحاد الأوروبي (EU):

هي تجمع سياسي واقتصادي يضم ٢٧ دولة أوروبية، تأسس لتعزيز التكامل بين أعضائه. يهدف الاتحاد إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، من خلال العمل المشترك في مجالات مثل التجارة، الأمن، السياسة الخارجية، وحقوق الإنسان. يتمتع الاتحاد بنظام مؤسسي معقد يتضمن مؤسسات رئيسية مثل المفوضية الأوروبية، البرلمان الأوروبي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، مما يساهم في اتخاذ القرارات وتنسيق السياسات.

أهداف الاتحاد الأوروبي:

- وحدة السوق الأوروبية: إزالة الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء لخلق سوق واحدة كبيرة.
- تعزيز التعاون السياسي: اتخاذ قرارات مشتركة في العديد من المجالات مثل الزراعة والبيئة والعدل والشؤون الخارجية.
- حماية حقوق الإنسان: ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين الأوروبيين.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تحسين مستوى معيشة المواطنين الأوروبيين.

مؤسسات الاتحاد الأوربي:

- المجلس الأوروبي: يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، ويتخذ القرارات الاستراتيجية.
- المفوضية الأوروبية: هي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، وتقترح التشريعات وتنفذ قرارات المجلس الأوروبي.
- البرلمان الأوروبي: يمثل المواطنين الأوروبيين، ويشارك في سن القوانين ومراقبة عمل المؤسسات الأخرى.

أهمية الاتحاد الأوروبي:

- القوة الاقتصادية: يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر اقتصاد في العالم، ويوفر فرصًا تجارية واستثمارية كبيرة.
- السلام والاستقرار: ساهم الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في تحقيق السلام والاستقرار في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

التعاون الدولي: يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا مهمًا في الشؤون الدولية، ويعمل على تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التحديات العالمية.

دور منظمة الاتحاد الأوربي في حل الازمة اليمنية:

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة عبر تشجيع الحوار والمفاوضات، كما يساهم في تمويل البرامج الإنسانية والتنموية لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. من خلال دوره كوسيط وراعي للسلام، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إعادة بناء اليمن ودعمه في مواجهة التحديات السياسية والأمنية.

وطوال فترة النزاع، يظل الاتحاد الأوروبي نشطا في ثلاثة مجالات رئيسية:

- **الدعم السياسي.**
- **المساعدات الإنسانية.**
- **المساعدات التنموية.**

منذ ٢٠١٥، بلغ الإسهام المالي الكلي للاتحاد الأوروبي في اليمن في المجالات الثلاثة قرابة المليار يورو. كما أن استجابة الاتحاد الأوروبي في اليمن وجهتها عدة قرارات لمجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي. ورحبت القرارات الصادرة في ٢٠١٩ باتفاق ستوكهولم الذي تم التوصل إليه في ديسمبر ٢٠١٨ وأكدت على الدعم الكامل من قبل الاتحاد الأوروبي للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة

تهدف مداخلات الاتحاد الأوروبي في اليمن إلى تفعيل الترابط الإنساني التنموي. تُعالج برامج الاتحاد الأوروبي كلا من الاحتياجات الفورية والمتوسطة والطويلة المدى مع التركيز بشكل خاص على الصمود المعيشي في البلاد.

أولا: الدعم السياسي:

يواصل الاتحاد الأوروبي بنشاط دعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية للسلام في اليمن. يقوم الاتحاد الأوروبي بمشاورات سياسية مع جميع الأطراف المعنية في اليمن والمنطقة. يتم ذلك للدعم الكامل وبالتنسيق الوثيق مع جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة لإنهاء الحرب من خلال استئناف عملية سياسية شاملة. واعتبارا من ٢٠١٩، أصبح الاتحاد الأوروبي جزءا من مجموعة دولية للاتصال (٤+P٤) التي تسعى إلى مواكبة جهود السلام تلك.

يقدم الاتحاد الأوروبي حالياً أكثر من ١٥ مليون يورو دعما لأنشطة الاستجابة للأزمة. وبالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، يدعم الاتحاد الأوروبي البناء الشامل للقدرات في مجال المفاوضات السياسية والحوكمة للشباب اليمني، والحوارات المحلية ويقدم التحليلات التنموية والاقتصادية، ويدعم اتفاقات وقف إطلاق النار المحلية ويدعم مشاركة الفاعلين المحليين في مفاوضات السلام. كما يدعم الاتحاد الأوروبي جهود نزع الألغام في البلاد، وآلية دعم السلام في اليمن التي يقودها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وخفر السواحل اليمني، ويدعم التقييم الفني للبنية التحتية والمعوقات الأمنية أمام إعادة فتح مطار صنعاء.

إضافة إلى ذلك، قام الاتحاد الأوروبي – وذلك بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومانحين آخرين، بعقد عدة مبادرات لرفع الوعي حول النزاع ولبناء الثقة بين الأطراف ونشر تصورات مرئية حول مستقبل البلاد.

وفي بلد يعتمد بشكل كبير على الواردات، يدعم الاتحاد الأوروبي الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لتسهيل تدفق المواد التجارية والمساعدات الإنسانية إلى اليمن. وفي هذا الشأن يظل الاتحاد الأوروبي من بين كبار المانحين لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM) الواقع مقرها في جيبوتي. دعم الاتحاد لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش نص عليه أحد قرارات مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الصادرة في أغسطس ٢٠١٨، وتم تجديد الدعم للآلية في أكتوبر ٢٠٢٠

ولمعالجة التشظي السياسي وضعف الحكومة وقصور القدرات القضائية الجنائية قام الاتحاد الأوروبي إلى جانب مانحين آخرين بتمويل مبادرات لتثبيت الاستقرار ببرامج بلغت ١٨ مليون يورو. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز قدرات مقدمي الأمن الأساسي المحليين كهيئات القضاء وجهات إنفاذ القانون. ويقوم الاتحاد الأوروبي بتدريب قادة مجتمعيين مختارين على كيفية تحسين البنى الأمنية على المستوى المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروعين إقليميين مرتبطان بالأمن يشملان اليمن. يهدف المشروع الأول إلى تعزيز قدرات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الإرهاب بما ينسجم مع حقوق الإنسان وسيادة القانون (١١مليون يورو)، ويسهم الثاني في الجهود الوطنية والإقليمية لتلبية المعايير الدولية لمكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (٦ مليون يورو). كما يمول الاتحاد الأوروبي مبادرة تهدف إلى تأسيس مراقبة وقف النار بالتعاون الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، ويدعم الاتحاد جهود الوساطة للمسار الثاني على مختلف المستويات (السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقبائل).

ثانيا: المساعدات الإنسانية:

خلق النزاع في اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم. كما أن الاحتياجات الإنسانية في اليمن ضخمة وأغلب سكان اليمن متضررين. ومنذ بداية النزاع تشرد أكثر من ٤ مليون شخص. ويُعتبر اليمن أكبر أزمة غذاء في العالم. يعاني ١٦,٢ مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم ٥ ملايين شخص على مسافة خطوة واحدة من المجاعة وذلك في النصف الأول من ٢٠٢١ ومنذ ٢٠٢٠، ارتفعت معدلات سوء التغذية بنسبة ١٦% مع وجود ٤٠٠,٠٠٠ طفل يعاني من سوء التغذية. يمكن للوضع أن يزيد تدهورا في حال بقاء القيود على الواردات من السلع الأساسية كالغذاء والوقود والأدوية إلى جانب الأزمة الاقتصادية وتدني قيمة العملة الوطنية.

وبالإضافة إلى أزمة الغذاء يواجه اليمن تفشي الأمراض الممكن الوقاية منها. يعتبر تفشي وباء الكوليرا في اليمن منذ ٢٠١٦ أسوأ وباء في التاريخ الحديث. وفي ٢٠٢٠، تعرض النظام الصحي الهش في الأساس لضغط هائل جراء جائحة كوفيد-19

استجاب الاتحاد الأوروبي للأزمة من خلال رفع مساعداته الإنسانية. المخصصات الأولية للاتحاد الأوروبي للعام ٢٠٢١ بلغت ٩٠ مليون يورو، أي كثر من الضعف مقارنة بالعام ٢٠٢٠ وفي ٢٠٢١، خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب ١٢٠مليون يورو كمساعدات إنسانية إلى اليمن مما يرفع دعم الاتحاد الأوروبي للتمويل الإنساني ليصل إلى ٦٤٨,٧٨ مليون يورو منذ بداية النزاع في ٢٠١٥

تذهب هذه المساعدات إلى مشاريع ينفذها شركاء الاتحاد الأوروبي (الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفروع الصليب الأحمر، والمنظمات الدولية الغير حكومية) في مختلف أنحاء البلاد. ويبقى تركيز الاتحاد الأوروبي على المساعدات الطارئة للسكان المتضررين من النزاع، ويشمل ذلك النازحين، والمتأثرين بشكل مباشر من العنف، بالإضافة إلى الدعم الأوسع نطاقا في مجال التغذية - خاصة لمعالجة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد - وبرامج الرعاية الصحية والأمن الغذائي.

ثالثا: المساعدات التنموية:

وإلى جانب تقديم الدعم المالي، فإن الاتحاد الأوروبي فاعل بارز في مجال المناصرة والتنسيق الإنسانيين. عقد الاتحاد الأوروبي والسويد بشكل دوري اجتماعات للمجتمع الإنساني لتعزيز العمل الإنساني المنسق المبني على المبادئ والخاضع للمساءلة. يجري ذلك بشكل رئيسي من خلال اجتماعات كبار المسئولين الإنسانيين حول اليمن التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢

في أكثر من٥٠٠ مبادرة للمساعدة الذاتية والاعتماد الذاتي، بما في ذلك مبادرات للتعليم، مما أفاد أكثر من ٨٠,٠٠٠ يمني عبر مجموعة من مشاريع البنى التحتية المجتمعية. كما استفاد أكثر من ٢٢,٠٠٠ شخص من إعادة تأهيل الأصول المجتمعية من خلال برامج "النقد مقابل العمل" وتم إنشاء ٨٧٠ مشروع صغير.

ساعد الاتحاد الأوروبي في إنشاء جمعيتين للمشاريع الصغيرة قادرة على دعم ومناصرة بيئة اقتصادية أفضل في البلاد. وعبر بنك الأمل، قدم الاتحاد الأوروبي ٢٠٠٠ منحة صغيرة للشركات التي توقفت أعمالها بسبب النزاع.

يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ضمان الوصول الملائم إلى التعليم لجيل من الأطفال اليمنيين الذين يوجد فيهم من لم يذهب إلى المدرسة لأكثر من عامين. من خلال دعم الاتحاد الأوروبي لقطاع التعليم، زاد عدد الطلاب الذين يرتادون المدارس بنسبة ٣٣% وتناقصت معدلات الانقطاع عن الدراسة من١١ % إلى ٣% في المناطق المستهدفة. كما ترأس بعثة الاتحاد الأوروبي بشكل مشترك مع سويسرا مجموعة أصدقاء محلية حول الأطفال والنزاع المسلح.

جامعة الدول العربية (LAS):

هي منظمة إقليمية تجمع الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تأسست في عام ١٩٤٥ بهدف توحيد الجهود العربية وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء.

الأهداف الرئيسية للجامعة:

- التضامن العربي: تعزيز التضامن والتعاون بين الدول العربية في مختلف المجالات.
- حل النزاعات: العمل على حل النزاعات العربية بالوسائل السلمية.
- تعزيز التعاون: تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- دعم القضايا العربية: دعم القضايا العربية المشتركة، مثل القضية الفلسطينية.

الدول الأعضاء:

تضم الجامعة العربية عددًا كبيرًا من الدول العربية، وتختلف العضوية بين عضوية أصلية وعضوية بالانضمام.

تأسست في ٢٢ مارس ١٩٤٥. تهدف الجامعة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، وتنسيق المواقف تجاه القضايا العربية المشتركة. تعمل الجامعة على دعم القضايا الفلسطينية وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة، كما تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان.

دور منظمة جامعة الدول العربية في حل الازمة اليمنية:

أولا: تسعى جامعة الدول العربية إلى تحقيق استقرار طويل الأمد في اليمن من خلال:

دعم الحكومة الشرعية:

دعمت الحكومة بشكل رسمي وعملت على تعزيز موقفها في المحافل الدولية وتعزيز الحوار، وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء، مما يعكس التزامها بتحقيق السلام والأمن في المنطقة.

تنظيم القمم والاجتماعات:

عقدت عدة قمم طارئة، أبرزها القمة العربية في الرياض، حيث تم مناقشة الأزمة اليمنية وتقديم توصيات لوقف القتال والعودة إلى الحوار

المبادرات الدبلوماسية:

شجعت على المفاوضات بين الأطراف المختلفة، بما في ذلك اقتراح تشكيل لجان خاصة لتيسير الحوار، ودعوة الحوثيين إلى الانخراط في العملية السلمية.

التنسيق مع التحالفات الإقليمية:

ساهمت الجامعة في تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء في التحالف العربي، مما أسهم في دعم العمليات العسكرية والسياسية.

تقارير دورية وتقييمات:

أعدت الجامعة تقارير دورية حول الأوضاع في اليمن، مما ساعد في إبقاء القضية حاضرة في الاهتمام الإقليمي والدولي.

التعاون مع الأمم المتحدة:

دعمت جهود المبعوثين الأمميين، مثل مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، وعملت على تعزيز التعاون بين الأطراف المعنية.

التأكيد على أهمية الحلول السلمية:

أكدت الجامعة على ضرورة إيجاد حل شامل للأزمة، ودعت إلى تقديم تنازلات من جميع الأطراف لتحقيق السلام.

ثانيا: عقدت جامعة الدول العربية عدة قمم لمناقشة الأزمة اليمنية، من أبرزها:

١. القمة العربية في الكويت (٢٠١٤):

ناقشت القمة التهديدات الأمنية في المنطقة، بما في ذلك الوضع في اليمن، وأكدت على دعم الحكومة الشرعية.

٢. القمة العربية في شرم الشيخ (٢٠١٥):

بعد اندلاع الأزمة بشكل حاد، اتخذت القمة قرارات لدعم التحالف العربي، بما في ذلك التدخل العسكري لاستعادة الشرعية في اليمن.

٣. القمة العربية في نواكشوط (٢٠١٦):

تم التأكيد على أهمية الحل السياسي ودعم جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة لحل الأزمة.

٤. القمة العربية في عمان (٢٠١٧):

تناولت القمة الأوضاع في اليمن، مع التأكيد على أهمية العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات.

٥. القمة العربية في تونس (٢٠١٩):

ناقشت القمة التطورات في اليمن وأهمية الحلول السياسية، ودعت إلى تقديم المزيد من الدعم الإنساني.

٦. القمة العربية في الجزائر(٢٠٢٢):

أكيدت التزام الدول العربية بحل الأزمة اليمنية، مع التركيز على أهمية الحوار والجهود الإنسانية ودعم الحكومة الشرعية وجهود المبعوث الأممي لضمان استقرار اليمن.

ثالثا: أصدرت جامعة الدول العربية بعض البيانات الرئيسية حول أزمة اليمن:

١. بيان في دعم الحكومة الشرعية ١٤ أبريل ٢٠١٥:

المحتوى: تأكيد دعم الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور هادي، ودعوة الحوثيين للانسحاب من المدن التي سيطروا عليها.

٢. بيان إدانة الأعمال العسكرية ١٦ يونيو ٢٠١٥:

المحتوى: إدانة تصعيد الحوثيين وتهديداتهم للأمن الإقليمي، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل.

٣. بيان بشأن الوضع الإنساني ٨ أكتوبر ٢٠١٥:

المحتوى: دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب اليمني.

٤. بيان بعد القمة العربية في شرم الشيخ ٢٨ مارس ٢٠١٥:

المحتوى: إعلان دعم العملية العسكرية للتحالف العربي ضد الحوثيين وضرورة استعادة الشرعية.

٥. بيان من القمة العربية في نواكشوط ٢٥ يوليو ٢٠١٦:

المحتوى: التأكيد على أهمية الحل السياسي ودعم جهود المبعوث الأممي.

٦. بيان في أعقاب أحداث اغتيال صالح ٥ ديسمبر ٢٠١٧:

المحتوى: إدانة اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح ودعوة إلى تجنب التصعيد والحفاظ على الأمن والاستقرار.

٧. بيان من القمة العربية في تونس ٣١ مارس ٢٠١٩:

المحتوى: التأكيد على دعم الحلول السياسية والجهود الإنسانية في اليمن.

٨. بيان بعد القمة العربية في الجزائر ٢ نوفمبر ٢٠٢٢:

المحتوى: دعوة للتوصل إلى حل شامل ودعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص.

رابعا: الدعم الإنساني:

تعتبر الأزمة الإنسانية في اليمن من بين الأزمات الأكثر خطورة في العالم، حيث أدى النزاع المستمر إلى تدهور الوضع الصحي والغذائي للمدنيين. في هذا السياق، لعبت جامعة الدول العربية دورًا مهمًا في تقديم الدعم الإنساني لمواجهة هذه التحديات.

عملت جامعة الدول العربية على تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء ومنظمات الإغاثة الدولية، لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين.

الحملات الإغاثية:

أطلقت الجامعة عدة حملات لجمع التبرعات والمساعدات، مثل الحملة العربية لدعم اليمن، والتي هدفت إلى جمع الأموال والمساعدات الإنسانية.

الدعم اللوجستي:

ساهمت في تسهيل نقل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، بالتعاون مع منظمات الإغاثة المحلية والدولية، مع التركيز على المناطق الأكثر تضرراً.

التعاون مع المنظمات الدولية:

نسقت الجامعة جهودها مع الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية لضمان توفير الغذاء والدواء والخدمات الصحية..

تقديم الدعم المالي:

تعهدت بعض الدول الأعضاء بتقديم مساعدات مالية مباشرة لدعم البرامج الإنسانية في اليمن، مما ساهم في تحسين الوضع الإنساني.

النداءات الدولية:

أصدرت الجامعة ندائات مستمرة للمجتمع الدولي للتحرك وتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للشعب اليمني، مشددة على الحاجة إلى استجابة عاجلة.

مجلس التعاون الخليجي (GCC):

مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو اتحاد سياسي واقتصادي يضم ست دول عربية تقع في شبه الجزيرة العربية. تأسس المجلس في عام ١٩٨١ بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء وتطوير التعاون بينها في شتى المجالات.

الدول الأعضاء:

- المملكة العربية السعودية
- الإمارات العربية المتحدة
- قطر
- البحرين
- الكويت
- سلطنة عمان

أهداف المجلس:

- التكامل والوحدة: تحقيق التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- التنمية الاقتصادية: تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية ووضع أنظمة متماثلة.
- التعاون في المجالات المختلفة: التعاون في المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية.
- دعم التعاون العلمي والتقني: دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة.

إنجازات المجلس:

- التكامل الاقتصادي: إنشاء سوق مشتركة وتسهيل حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء.
- التعاون في مجال الطاقة: التنسيق في مجال الطاقة وتوحيد السياسات البترولية.
- التعاون الأمني: تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء.
- التعاون في المجالات الاجتماعية والثقافية: تطوير البرامج الاجتماعية والثقافية المشتركة.

دور مجلس التعاون الخليجي في حل الازمة اليمنية:

أولا: المبادرة الخليجية ٢٠١١:

المبادرة الخليجية كانت محاولة من مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية في اليمن التي تفجرت خلال ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١. هدفها الأساسي هو إنهاء النزاع المستمر ومنع تفاقم الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

إطلاق المبادرة: في أبريل ٢٠١١، قدم المجلس مبادرة تهدف إلى إنهاء الأزمة السياسية، تتضمن نقل السلطة من الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى نائبه، عبدربه منصور هادي.

تضمنت المبادرة إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة انتقالية تضم مختلف الأطراف السياسية.

مكونات المبادرة:

انتقال السلطة: نصت المبادرة على تنحي الرئيس صالح عن الحكم خلال ٣٠ يومًا وتشكيل حكومة انتقالية.

الانتخابات المبكرة: تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال ٩٠ يومًا من تشكيل الحكومة.

ضمانات للمسؤولين: شملت المبادرة ضمانات سياسية وأمنية للرئيس صالح ومقربين منه، مثل عدم ملاحقتهم قضائيًا.

نتائج المبادرة:

تنحي صالح: تنحى علي عبدالله صالح في فبراير ٢٠١٢، وتم تنصيب عبد ربه منصور هادي رئيسًا للبلاد.

الحكومة الانتقالية: تشكلت حكومة انتقالية تضم ممثلين من مختلف الأطراف السياسية.

الحوار الوطني: انطلق الحوار الوطني في ٢٠١٣، لكنه واجه تحديات عديدة، بما في ذلك تصاعد العنف والنزاعات بين الحوثيين والقوى الأخرى.

ثانيا: الدعم العسكري ٢٠١٤:

الدعم العسكري من مجلس التعاون الخليجي كان جزءًا من استجابة لتحولات الأزمة اليمنية بعد الانقلاب الحوثي في ٢٠١٤. يهدف هذا الدعم إلى استعادة الحكومة الشرعية وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

في سبتمبر ٢٠١٤، انقلبت جماعه الحوثي على الحكومة وسيطرت على العاصمة صنعاء، مما أدى إلى انهيار الحكومة الانتقالية تدهورت الأوضاع في اليمن، مما دفع الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى الفرار إلى عدن.

إطلاق عملية "عاصفة الحزم":

في ٢٦ مارس ٢٠١٥، أطلقت دول التحالف، بقيادة المملكة العربية السعودية، عملية "عاصفة الحزم" لمواجهة الحوثيين كان الهدف الرئيسي هو إعادة الحكومة الشرعية، ودعم القوات الموالية لها، ووقف التهديدات الأمنية الناتجة عن السيطرة الحوثية.

الدول المشاركة:

التحالف ضم دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى دول أخرى مثل مصر، الأردن، والسودان.

استراتيجية العمليات العسكرية:

الغارات الجوية: شنت التحالف غارات مركزة على مواقع الحوثيين ومعسكراتهم.

الدعم البري: تم إرسال قوات برية، خاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات، لدعم القوات اليمنية.

استهداف البنية التحتية: استهدفت العمليات العسكرية مواقع استراتيجية مثل مخازن الأسلحة ومراكز القيادة للميليشيات الحوثية.

ثالثا: الوساطة والتفاوض:

تظل الوساطة الخليجية جزءًا أساسيًا من جهود تحقيق السلام في اليمن. على الرغم من النجاحات الأولية، لا تزال الأزمة تتطلب حلولاً سياسية شاملة واستدامة لتجنب المزيد من التصعيد والكارثة الإنسانية.

مفاوضات الكويت ٢٠١٦:

جولة مطولة من المفاوضات ٢٠١٦ برعاية الأمم المتحدة، بهدف إنهاء النزاع المستمر منذ عام ٢٠١٥.

شملت المفاوضات الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي شهدت المفاوضات عدة جولات في الكويت، حيث واجهت تحديات كبيرة بسبب الاختلافات الجذرية بين الأطراف

الهدف منها:

وقف إطلاق النار: التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء اليمن.

تسوية القضايا السياسية: مناقشة قضايا سياسية تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية وسبل العودة إلى الحوار السياسي.

اتفاق الرياض ٢٠١٩:

تم توقيع اتفاق الرياض في ٥ نوفمبر ٢٠١٩ جاء نتيجة للاشتباكات بين الحكومة اليمنية المعترف بها والمجلس الانتقالي الجنوبي.

مكونات الاتفاق:

تم الاتفاق على تشكيل حكومة تتكون من ٢٤ وزيرًا، مع المجلس الانتقالي.

مشاركة المجلس الانتقالي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي

اعاده تشكيل القوات العسكرية والأمنية.

تضمين انسحاب القوات من المناطق المتنازع عليها وتشكيل قوات أمنية محلية.

دعوة لوقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف.

مفاوضات الرياض ٢٠٢٠:

جاءت مفاوضات الرياض برعاية المملكة العربية السعودية في إطار الصراع المستمر بين الحكومة اليمنية المعترف بها وجماعة الحوثي، وأيضًا بسبب الصراعات الداخلية بين القوات الحكومية والمجلس الانتقالي الجنوبي تم دعوة الأطراف المعنية للمشاركة في المفاوضات.

تهدف المفاوضة إلى تحقيق سلام شامل في اليمن، واستعادة الاستقرار السياسي.

نتائج المفاوضة:

اتفاق الرياض (نوفمبر ٢٠١٩): رغم بدء المفاوضات في ٢٠٢٠، تم تنفيذ بنود اتفاق الرياض، بما في ذلك تشكيل الحكومة في ديسمبر ٢٠٢٠.

تشكيل حكومة جديدة: تم تشكيل حكومة جديدة تضم ٢٤ وزيرًا، بما في ذلك تمثيل للمجلس الانتقالي.

مشاورات عمان ٢٠٢٣:

تُعَدُّ سلطنة عُمان أهمّ وسيط في تقريب وجهات نظر أطراف الصراع، حيث أجرت السلطنة جولات تفاوضية عديدة مع هذه الأطراف، وطرحت عدّة مبادرات لتسوية الأزمة. وعزَّزت عُمان من جهودها لإنهاء الأزمة.

قامت بإرسالها وفدًا دبلوماسيًا لصنعاء في التاسع من أبريل ٢٠٢٣م، ضمّ عدد كبير من المفاوضين الحوثيين المقيمين في مسقط؛ بهدف إجراء محادثات حول تجديد الهدنة المنتهية في أكتوبر ٢٠٢٢م، بعقد هدنة جديدة مدّتها ٦ أشهر، والتباحث حول عملية السلام الشاملة في اليمن؛ لإسدال الستار على أخطر مرحلة صراع في اليمن.

الجهود السعودية المستمرة لحل الازمة:

قبل زيارة الوفد العماني لصنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بأربعة أيام فقط، وتحديدًا في السادس من أبريل ٢٠٢٣م، التقى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي في الرياض، للتباحث حول جهود إحلال السلام ضمن عملية سياسية شاملة برعاية أممية تنهي المعاناة الإنسانية وتعيد الأمن والاستقرار والتنمية في اليمن، وبعد يوم واحد من وصول الوفد العماني لصنعاء، وصل وفد سعودي لصنعاء، ضمن جهود دبلوماسية جارية للتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار مطول بين المملكة والحوثيين تمهيدا لإنهاء مرحلة الحرب الدائرة في اليمن.

رابعا: الإغاثة الإنسانية:

تُعد أزمة اليمن من أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم، حيث تعاني البلاد من تداعيات النزاع المستمر منذ عام ٢٠١٥. نتيجة لهذا الصراع، تواجه ملايين الأسر اليمنية انعدام الأمن الغذائي، والافتقار إلى الرعاية الصحية، وتدمير البنية التحتية. في هذا السياق، لعب مجلس التعاون الخليجي دوراً مهماً في تقديم الدعم الإنساني لمساعدة الشعب اليمني.

أولاً: السياق العام للأزمة الإنسانية في اليمن:

الوضع الاقتصادي: تدهور الاقتصاد بشكل حاد، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. يقدر أن أكثر من ٨٠% من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

الأمن الغذائي: يعاني حوالي ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، مما يزيد من حالات سوء التغذية بين الأطفال والنساء.

الرعاية الصحية: النظام الصحي في اليمن منهار، مع نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية.

ثانياً: الجهود الإنسانية لمجلس التعاون الخليجي:

المساعدات الغذائية:

تقديم المساعدات: في السنوات الأخيرة، قامت دول الخليج بتوزيع ملايين الأطنان من المواد الغذائية.

البرامج الغذائية: تشمل برامج التغذية الطارئة لتقديم الغذاء للعائلات الأكثر تضرراً، خاصة في المناطق الريفية.

الرعاية الصحية:

المساعدات الطبية: تم إرسال شحنات من الأدوية والمستلزمات الطبية إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

تقديم الدعم للمرافق الصحية: دعم مستشفيات قائمة وتأسيس عيادات متنقلة في المناطق النائية.

المساعدة في إعادة الإعمار:

مشاريع إعادة البناء: تشمل ترميم المدارس والمرافق العامة والمراكز الصحية التي دُمّرت بفعل النزاع.

برامج التنمية المستدامة: تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية على المدى الطول.

المنظمات غير الحكومية في اليمن ودورها في حل الأزمة:

تعتبر اليمن واحدة من أكثر الدول تأثرًا بالنزاعات الإنسانية، حيث أدت الحرب المستمرة منذ عام ٢٠١٤ إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية. في هذا السياق، تلعب المنظمات غير الحكومية في اليمن دورًا حيويًا في تخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز التنمية. من خلال تقديم المساعدات الطارئة والتنمية المستدامة، تسهم هذه المنظمات في تحسين الأوضاع العامة وتخفيف آثار النزاع على المدنيين.

منظمة اليونيسف: التركيز على حقوق الأطفال، توفير التعليم، الرعاية الصحية والتغذية للأطفال المتضررين.

منظمة الصحة العالمية (WHO): تقديم الدعم الصحي، توفير اللقاحات، مواجهة الأمراض والوباء، وتعزيز الخدمات الصحية.

برنامج الأغذية العالمي (WFP): توفير المساعدات الغذائية الطارئة، دعم الأمن الغذائي، تقديم المساعدات النقدية للأسر المحتاجة.

منظمة الإغاثة الإسلامية: تنفيذ مشاريع الإغاثة والتنمية، توزيع المساعدات الغذائية والمالية، دعم مشاريع المياه والصرف الصحي.

منظمة أطباء بلا حدود: تقديم الرعاية الطبية الطارئة، دعم المستشفيات، معالجة الإصابات والأمراض في المناطق المتضررة.

الأدوار الرئيسية لهذه المنظمات في حل الأزمة:

- تقديم المساعدات الإنسانية توفير الرعاية الصحية، والأدوية للمحتاجين.
- تنفيذ مشاريع التنمية دعم التعليم، تحسين البنية التحتية، وتعزيز سبل العيش.
- زيادة الوعي من خلال نشر المعلومات حول حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية، وتعزيز ثقافة السلام.
- التعاون مع الجهات المحلية والدولية والتنسيق مع الحكومة اليمنية والمنظمات الدولية لتحقيق استجابة شاملة.
- الاستجابة السريعة للأزمات والكوارث، مثل الأوبئة أو الكوارث الطبيعية.

سلبيات عمل المنظمات الدولية والإقليمية في اليمن:

تعتبر المنظمات الإنسانية من الجهات الأساسية التي تقدم المساعدات والدعم للمحتاجين في اليمن، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها البلد نتيجة النزاعات المسلحة والتدهور الاقتصادي. ومع ذلك، تبرز قضايا الفساد كعقبة كبيرة أمام تحقيق الأهداف الإنسانية المنشودة:

١. ضعف الرقابة والإشراف حيث يعد غياب الرقابة الفعالة على عمليات المنظمات الإنسانية سببًا رئيسيًا لتفشي الفساد

هذا الضعف صبت في مصلحة مليشيات الحوثي ،وهي تتحكم فيها حتى المشاريع التي تذهب للمناطق التي تسيطر عليها الشرعية، وهناك فاسد في الشرعية ،وهناك عدم كفاءة في تسهيل مثل هذه الجوانب.

٢. ضغوط الأطراف المتنازعة على المنظمات لتحقيق مصالحها الخاصة واستغلال مثل هذه السياسات، لتحقيق مصالح خاصة له على حساب معاناة الشعب اليمني وعلى حساب الارض اليمنية، وعلى السيادة اليمنية.
٣. اهدار الملايين من الدولارات وصرفها في أعمال ليست مجديه كمشاريع وورشات التدريب والتنمية البشرية، لا تساعد على تنمية الذات.

وبالتالي يغطي على فسادها ،حتى عندما تأتي التقارير بالنسبة لتنفيذ المشاريع، يعتمد أنها نفذت وهي لم تنفذ بالشكل الكامل، أو لم تنفذ نهائيا أو نفذ منها ١٠% ،وتم نهبها وسرقتها وهذا يساهم في التغطية ،وهو يخدم أيضا المنظمات في أماكن أخرى ودول أخرى هناك .

٤. تسخير المليشيات الحوثية بعض المساعدات الإنسانية في حربها ضد اليمنيين، وحرمان المستحقين من الحصول عليها.

ساهمت هذي المساعدات بتمويل أنشطة الحوثيين، من خلال قدرتها في إدارة الأموال والمساعدات وتقدر عدد المساعدات التى حصلت عليها المنظمات من الدول المانحة ٣١ مليار منذ بداية الحرب ٢٠١٥ الى حد الان.

٥. إيداع المبالغ المالية المستلمة من الدول المانحة في البنوك الخاصة وعدم توريدها إلى البنك المركزي مما يعطي ارقام غير حقيقية للمساعدات المستلمة

الخلاصة:

يتطلب حل الأزمة اليمنية جهودًا منسقة من المجتمع الدولي، وإرادة سياسية من جميع الأطراف، مع التركيز على الجوانب الإنسانية والتنموية لضمان استقرار البلاد على المدى الطويل حيث ظل المنظمات الدولية والإقليمية محورًا أساسيًا في جهود حل الأزمة اليمنية. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها، فإن استجابتها تظل ضرورية لتخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز السلام والاستقرار في اليمن.

إلا ان هناك أسباب تواجه عمل المنظمات وعدم قدرة المنظمات الدولية والإقليمية على حل القضية اليمنية بسبب.

تباين مواقف الأطراف المتنازعة وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلمي، مما يعقد جهود الوساطة والنزاع المستمر ووجود جماعات مسلحة في مختلف المناطق يجعل الوصول إلى المحتاجين وتنفيذ المشاريع الإنسانية صعبًا وكذألك تراجع الدعم المالي المقدم للمنظمات، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ البرامج والمساعدات الإنسانية بشكل فعّال وعدم التزام الأطراف المتنازعة بالاتفاقات وخرق الاتفاقات السابقة مثل وقف إطلاق النار، مما يقلل من الثقة بين الأطراف ويعيق الحلول السلمية.

تقدم المنظمات الدولية والإغاثية مجموعة واسعة من المساعدات لليمن، مما يسهم في تخفيف المعاناة الإنسانية وتحسين الأوضاع المعيشية للمدنيين.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR